Assiut J. of Agric. Sci., 43 No. (1) (155-183)

دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية المصرية

ولاء محمود محمد محمود ، محمد عبد الوهاب أبونحول ، صلاح علي صالح ، طلعت حافظ إسماعيل

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسيوط

الملخص

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء علي دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية المصرية خلال الفترة (96/1997- 2009/2008) ، وذلك من خلال التعرف علي الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية عامة والزراعية والصناعية منها بصفة خاصة ، هذا فضلاً عن دراسة تطور الميزان التجاري العام والزراعي والصناعي واتجاه العجز في كل منهما ، وكذلك التعرف علي أثر تغيير الدخل القومي علي قيمتي الصادرات والواردات الكلية ، وأثر تغيير الدخل الزراعي علي قيمتي الصادرات والواردات الزراعية ، وأثر تغيير الدخل الصناعي علي قيمتي الصادرات والواردات الصناعية ، بالإضافة إلي إلقاء الضوء علي العلاقة المحتمل وجودها بين الصادرات والواردات الكلية من ناحية ، والصادرات والواردات الزراعية من ناحية ثانية ، والصادرات والواردات الصناعية من ناحية ثالثة، وكذلك إلقاء الضوء علي تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة .

وقد استمدت البيانات الرئيسية لهذه الدراسة من الكتاب الإحصائي السنوي ونشرات التجارة الخارجية التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، كما اعتمدت الدراسة علي بعض أساليب التحليل الوصفي والكمي التي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة .

وقد انتهت الدراسة إلي العديد من النتائج ، لعل من أهمها ارتفاع الميل الحدي للواردات الكلية والزراعية والصناعية علي حد سواء ، مما قد يرجع إلي زيادة الطلب المحلي علي السلع الاستهلاكية من ناحية وعلي السلع الغذائية من ناحية أخري ، تماماً كما يتضح انخفاض مرونة الطلب الداخلية للواردات الصناعية عن نظيرتها للواردات الزراعية والكلية ، الأمر الذي يعتبر مؤشراً لتوقع عدم استمرار العجز في الميزان التجاري لمصر بصفة عامة والميزان التجاري الزراعي والصناعي بصفة خاصة . تماماً كما أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الصادرات الكلية (الزراعية والصناعية) في سنة ما بقدر معين يؤدي إلي زيادة الواردات الكلية (الزراعية والصناعية) في السنة التالية لها بمقدار مضاعف مما قد يرجع إلي عدم التناسب بين معدل النمو في الناتج القومي والناتج الزراعي والصناعي من جهة ، ومعدل نمو الزيادة السكانية من جهة أخري . تماماً كما أتضح تزايد العجز في الميزان التجاري العام والميزان التجاري الزراعي والصناعي علي حد سواء .

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية أحد القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي والتي توضع في الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية ، وتعكس التجارة الخارجية بصفة عامة تطور الصادرات والواردات والتعامل غير السلعي مع العالم الخارجي ، وبالتالي تؤثر علي كل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ، وتؤدي

التحكيم : أ.د/عاطف حلمى الشيمي أ.د/محمد عبدالحفيظ محمد

إلي إنتعاش أو إنكماش الإقتصاد القومي، وتزايد الاعتماد علي التجارة الخارجية يؤثر تأثيراً مباشراً في عملية التنمية الإقتصادية ، حيث تساهم تنمية الصادرات

الزراعية في زيادة الدخل القومي من ناحية ، وتوفير النقد الأجنبي اللازم لإستيراد ما يلزم من مستلزمات الإنتاج للوفاء بمتطلبات خطط التنمية الإقتصادية من ناحية أخري ، الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء علي تحليل مكونات قطاع التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة ورصد المؤشرات وأهم النتائج في حركة التجارة الخارجية .

مشكلة الدراسة وأهدافها :

بالرغم من أهمية التجارة الخارجية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في تحقيق أهداف وخطط التنمية الإقتصادية المصرية إلا أن كل منهما يعاني من خلل واضح أثر علي دورهما في تحقيق التنمية الإقتصادية المصرية ، لذا فإن هذه الدراسة إستهدفت ما يلي :

1- تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية عامة والزراعية والصناعية منها بصفة خاصة .

2- دراسة تطور الميزان التجاري العام والزراعي والصناعي وإتجاه العجز في كل منهم .

3- التعرف علي أثر تغير الدخل القومي علي قيمتي الصادرات والواردات الكلية من ناحية ، وأثر تغير الدخل الزراعي علي قيمتي الصادرات والواردات الزراعية من ناحية ثانية ، وأثر تغير الدخل الصناعي علي قيمتي الصادرات والواردات الصناعية من ناحية ثالثة .

4- إلقاء الضوء علي العلاقة المحتمل وجودها بين الصادرات والواردات الكلية من ناحية ، والصادرات والواردات الزراعية من ناحية ثانية ، والصادرات والواردات الصناعية من ناحية ثالثة .

5- إلقاء الضوء علي تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة .

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات :

واستخدمت في هذه الدراسة طرق التحليل الإحصائي الوصفي، بالإضافة إلي التحليل الكمي مثل إستخدام طريقة المربعات الصغري وتحليل الإنحدار في تقدير الإتجاه الزمني العام لتطور بعض الظواهر الإقتصادية ، وكذلك في تقدير معالم النماذج التي تعبر عن العلاقات الدالية بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة موضع الدراسة من خلال تقدير المرونة الدخلية لكل من الصادرات الكلية والصادرات الزراعية والصناعية والواردات الكلية والواردات الزراعية والصناعية .

وقد إعتمدت الدراسة علي البيانات المنشورة وغير المنشورة التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الكتاب الإحصائي السنوي والنشرات السنوية للتجارة الخارجية خلال الفترة (96/1997- 2008/2009) .

نتائج الدراسة

فيما يلي نتناول أهم النتائج التي إنتهت إليها الدراسة والتي تتعلق بكل من :

أولاً : تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية :

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في الإقتصاد القومي المصري حيث تساهم حصيلة الصادرات في تمويل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي رفع مستوي معيشة السكان لذلك تعتبر تنمية الصادرات والحد من الواردات من أهم القضايا التي تستحوذ علي إهتمام واضعي السياسة الإقتصادية في مصر ، الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء علي تحليل مكونات قطاع التجارة الخارجية خلال فترة

الدراسة ورصد المؤشرات وأهم النتائج في حركة التجارة الخارجية بما يساعد علي معرفة مدي التطور الذي حدث فيها خلال هذه الفترة من ناحية ، والوقوف علي نقاط الضعف التي أدت إلي حدوث الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري العام والميزان التجاري الزراعي والصناعي من ناحية أخري .

1- تطور قيمة الصادرات القومية والزراعية والصناعية :

- بالأسعار الجارية:

تعكس بيانات الجدول رقم (1) ، تطور قيمة الصادرات القومية والزراعية والصناعية في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، حيث تراوحت قيمة الصادرات القومية بين حوالي 11.04 مليار جنيه عام 98/1999 كحد أدني وحوالي 143.03 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، كما تراوحت قيمة الصادرات الزراعية بين حوالي 1.20 مليار جنيه عام 97/1998 كحد أدني وحوالي 13.10 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، وتراوحت قيمة الصادرات الصناعية بين حوالي 5.40 مليار جنيه عام 96/1997 كحد أدني وحوالي 58.60 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي.

وبإستعراض النماذج المقدرة للإتجاه الزمني العام لقيمة كل من الصادرات القومية والزراعية والصناعية بالأسعار الجارية خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، والمدونة في الجدول رقم (2) ، يتضح أن قيمة الصادرات القومية تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 0.18 و 32.58 مليار جنيه في العامين الأول والأخير، بمعدل تغير يبلغ حوالي 0.42% و75.73% فيهما علي التوالي ، كما يوضح نفس الجدول أن قيمة الصادرات الزراعية تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 0.19 و1.58 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 4.76% و39.38% فيهما علي التوالي ، أما الصادرات الصناعية فتزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 3.41 و 15.65 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 21.97% و 100.84% فيهما علي التوالي.

- بالأسعار المثبتة :

تعكس بيانات الجدول رقم (1) ، تطور قيمة الصادرات القومية والزراعية والصناعية في مصر بالأسعار المثبتة خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، حيث تراوحت قيمة الصادرات القومية بين حوالي 9.69 مليار جنيه عام 2001/2000 كحد أدني وحوالي 21.98 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، كما تراوحت قيمة الصادرات الزراعية بين حوالي 0.79 مليار جنيه عام 2008/2007 كحد أدني وحوالي 2.38 مليار جنيه عام 1999/98 كحد أعلي ، كما تراوحت قيمة الصادرات الصناعية بين حوالي 3.42 مليار جنيه عام 2007/2006 كحد أدني وحوالي 9.01 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي

وبإستعراض النماذج المقدرة للإتجاه الزمني العام لقيمة كل من الصادرات القومية والزراعية والصناعية بالأسعار المثبتة خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، والمدونة في الجدول رقم (2) ، يتضح أن قيمة الصادرات القومية تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 0.23 و 2.15 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 1.68% و 15.72% فيهما علي التوالي ، كما يوضح نفس الجدول أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة الصادرات الزراعية بالأسعار المثبتة ، أما الصادرات الصناعية فتزيد زيادة متناقصة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة، حيث تبلغ حوالي 1.09 و 0.37 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 19.64% و 6.67% فيهما علي التوالي.

2- تطور قيمة الواردات القومية والزراعية والصناعية :

- بالأسعار الجارية:

تعكس بيانات الجدول رقم (1) ، تطور قيمة الواردات القومية والزراعية والصناعية في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، حيث تراوحت قيمة الواردات القومية بين حوالي 44.22 مليار جنيه عام 1997/96 كحد أدني وحوالي 287.72 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، كما تراوحت قيمة الواردات الزراعية بين حوالي 5.70 مليار جنيه عام2000/99 كحد أدني وحوالي 20.43 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، وتراوحت قيمة الواردات الصناعية بين حوالي 21.90 مليار جنيه عام 2002/2001 كحد أدني وحوالي 99.39 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي .

وبإستعراض النماذج المقدرة للإتجاه الزمني العام لقيمة كل من الواردات القومية والزراعية والصناعية بالأسعار الجارية خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، والمدونة في الجدول رقم (3) ، يتضح أن قيمة الواردات القومية تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 18.82 و 83.14 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 20.85% و 92.10% فيهما علي التوالي ، كما يوضح نفس الجدول أن قيمة الواردات الزراعية تتناقص ثم تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي – 0.8 و2.80 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي – 7.95% و 27.83% فيهما علي التوالي ، أما الواردات الصناعية فتزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 6.08 و28.64 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 17.18% و 80.95% فيهما علي التوالي.

- بالأسعار المثبتة:

تعكس بيانات الجدول رقم (1)،تطور قيمة الواردات القومية والزراعية والصناعية في مصر بالأسعار المثبتة خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، حيث تراوحت قيمة الواردات القومية بين حوالي 44.67 مليار جنيه عام 2002/2001 كحد أدني وحوالي128.49 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، كما تراوحت قيمة الواردات الزراعية بين حوالي 5.70 مليار جنيه عام 2000/99 كحد أدني وحوالي 9.12 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، وتراوحت قيمة الواردات الصناعية بين حوالي 19.31 مليار جنيه عام 2002/2001 كحد أدني وحوالي 44.39 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي .

وبإستعراض النماذج المقدرة للإتجاه الزمني العام لقيمة كل من الواردات القومية والزراعية والصناعية بالأسعار المثبتة خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، والمدونة في الجدول رقم (3) ، يتضح أن قيمة الواردات القومية تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 6.48 و 26.40 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 10.52% و 42.88% فيهما علي التوالي ، كما يوضح نفس الجدول أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة الواردات الزراعية بالأسعار المثبتة ، أما الواردات الصناعية فتزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 1.23 و12.51 مليار جنيه في العامين الأول والأخير،بمعدل تغير يبلغ حوالي 4.84% و 49.25% فيهما علي التوالي

3- الميزان التجاري العام والزراعي والصناعي :

- بالأسعار الجارية:

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4) ، يتضح أن الميزان التجاري العام بالأسعار الجارية خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، حقق عجزاً مستمراً ، حيث تراوحت قيمة العجز في الميزان التجاري العام بين حوالي 28.26 مليار جنيه عام 2004/2003 كحد أدني وحوالي 144.69 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، كما تراوحت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي بين حوالي 3.60 مليار جنيه عام 2005/2004 كحد أدني وحوالي 9.92 مليار جنيه عام 2008/2007 كحد أعلي ، وتراوحت قيمة العجز في الميزان التجاري الصناعي بين حوالي 12.23 مليار جنيه عام 2005/2004 كحد أدني وحوالي40.79 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي،ولاشك أن تفاقم العجز بهذه الصورة يقف حائلاً دون تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

وباستعراض النماذج المقدرة للإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة العجز في الميزان التجاري العام والزراعي والصناعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (96/1997-2009/2008) ، والمدونة في الجدول رقم (5) ، يتضح أن قيمة العجز في الميزان التجاري العام تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 18.64 و 50.56 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 0.39% و1.07% فيهما علي التوالي ، كما يوضح نفس الجدول أن قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي تتناقص حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي –1.24 و–0.04 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي –0.21% و–0.01% فيهما علي التوالي ، أما قيمة العجز في الميزان التجاري الصناعي فتزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي

2.67 و 12.99 مليـار جنيـه فـي العـامين الأول والأخير،بمعـدل تغيـر يبلـغ حـوالي 0.13% و 0.65% فيهما علي التوالي.

وبإستعراض النماذج المقدرة للإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة العجز في الميزان التجاري العام والزراعي والصناعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1997/96-2009/2008) ، والمدونة في الجدول رقم (5) ، يتضح أن قيمة العجز في الميزان التجاري العام تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 18.64 و 50.56 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 0.39% و1.07% فيهما علي التوالي ، كما يوضح نفس الجدول أن قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي تتناقص حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي –1.24 و–0.04 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي –0.21% و–0.01% فيهما علي التوالي ، أما قيمة العجز في الميزان التجاري الصناعي فتزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 2.67 و 12.99 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 0.13% و 0.65% فيهما علي التوالي.

- بالأسعار المثبتة :

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4) ، يتضح أن الميزان التجاري العام بالأسعار المثبتة خلال الفترة (1997/96-2009/2008) ، حقق عجزاً مستمراً ، حيث تراوحت قيمة العجز في الميزان التجاري العام بين حوالي 32.30 مليار جنيه عام 2002/2001 كحد أدني وحوالي 106.51 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي ، كما تراوحت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي بين حوالي 3.70 مليار جنيه عام 2000/99 كحد أدني وحوالي 7.74 مليار جنيه عام 1997/96 كحد أعلي ، وتراوحت قيمة العجز في الميزان التجاري الصناعي بين حوالي 13.54 مليار جنيه عام 2002/2001 كحد أدني وحوالي 35.38 مليار جنيه عام 2009/2008 كحد أعلي .

وبإستعراض النماذج المقدرة للإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة العجز في الميزان التجاري العام والزراعي والصناعي بالأسعار المثبتة خلال الفترة (1997/96-2009/2008) ، والمدونة في الجدول رقم (5) ، يتضح أن قيمة العجز في الميزان التجاري العام تزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث تبلغ حوالي 6.25 و 24.25 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير يبلغ حوالي 0.13% و 0.51% فيهما علي التوالي ، كما يوضح نفس الجدول أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لقيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال فترة الدراسة ، أما قيمة العجز في الميزان التجاري الصناعي فتزيد زيادة متزايدة مؤكدة إحصائياً حتي نهاية الفترة ، حيث بلغت حوالي 0.1 و 6.82 مليار جنيه في العامين الأول والأخير ، بمعدل تغير بلغ حوالي 0.01% و 0.34% فيهما علي التوالي.

ثانياً: علاقة التجارة الخارجية القومية والزراعية والصناعية بالدخل القومي والزراعي والصناعي في مصر:

فيما يلي نتناول بالتحليل والمناقشة العلاقة بين قيمة الصادرات الكلية والدخل القومي ، والعلاقة بين قيمة الواردات الكلية والدخل القومي من ناحية ، تماماً كما نتناول العلاقة بين قيمة الصادرات الزراعية والدخل الزراعي ، والعلاقة بين قيمة الواردات الزراعية والدخل الزراعي من ناحية أخري ، ونتناول من ناحية ثالثة العلاقة بين قيمة الصادرات الصناعية والدخل الصناعي ، والعلاقة بين قيمة الواردات الصناعية والدخل الصناعي .

1- العلاقة بين قيمة الصادرات الكلية والدخل القومي :

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) ، يلاحظ أن حوالي 97% من التغير في قيمة الصادرات الكلية (ص) يمكن أن يعزي إلي الدخل القومي (ى) ، وقد بلغ الميل الحدي لقيمة الصادرات الكلية حوالي 0.19 مليار جنيه ، بينما بلغ الميل المتوسط لها حوالي 0.09 مليار جنيه ، ومن ثم قدرت المرونة الدخلية لقيمة الصادرات الكلية بحوالي 2.11، وهذا يعنى أن زيادة الدخل القومي بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة قيمة الصادرات الكلية بحوالي 21.1% .

وتجدر الإشارة إلي أن إستخدام قيم العلاقة سالفة الذكر بالأسعار المثبتة في تقدير العلاقة الدالية قد أعطي نتائجاً غير معنوية إحصائياً .

2- العلاقة بين قيمة الواردات الكلية والدخل القومي :

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) ، يلاحظ أن حوالي 89% من التغير في قيمة الواردات الكلية (و) يمكن أن يعزي إلي الدخل القومي (ى) بالأسعار الجارية، وقد بلغ الميل الحدي للإستيراد حوالي 0.3 مليار جنيه ، بينما بلغ الميل المتوسط لها حوالي 0.19 مليار جنيه ، ومن ثم قدرت المرونة الدخلية للطلب علي الواردات بحوالي 1.58 ، وهذا يعني أن زيادة الدخل القومي بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة قيمة الواردات الكلية بحوالي 15.8% .

وقد تأكد إحصائياً معنوية العلاقة بين قيمة الواردات الكلية والدخل القومي بالأسعار المثبتة حيث يلاحظ أن حوالي 55% من التغير في قيمة الواردات الكلية (و) يمكن أن يعزي إلي الدخل القومي (ى) ، وقد بلغ الميل الحدي للإستيراد حوالي 0.31 مليار جنيه ، بينما بلغ الميل المتوسط لها حوالي 0.18 مليار جنيه ، ومن ثم قدرت المرونة الدخلية للطلب علي الواردات بحوالي 1.72 ، وهذا يعني أن زيادة الدخل القومي بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة قيمة الواردات الكلية بحوالي 17.2% .

3- العلاقة بين قيمة الصادرات الزراعية والدخل الزراعي :

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) ، تأكد إحصائياً معنوية العلاقة بين قيمة الصادرات الزراعية والدخل الزراعي بالأسعار الجارية ، إذ يلاحظ أن حوالي 84% من التغير في قيمة الصادرات الزراعية ($ص_1$) يمكن أن يعزي إلي الدخل الزراعي ($ى_1$) ، وقد بلغ الميل الحدي لقيمة الصادرات الزراعية حوالي 0.1 مليار جنيه ، بينما بلغ الميل المتوسط لها حوالي 0.05 مليار جنيه ، ومن ثم قدرت المرونة الدخلية لقيمة الصادرات الزراعية بحوالي 2.00 ، وهذا يعنى أن زيادة الدخل الزراعي بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة قيمة الصادرات الزراعية بحوالي 20% .

وتجدر الإشارة إلي أن إستخدام قيم العلاقة سالفة الذكر بالأسعار المثبتة في تقدير العلاقة الدالية قد أعطي نتائجاً غير معنوية إحصائياً .

4- العلاقة بين قيمة الواردات الزراعية والدخل الزراعي :

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) ، تأكد إحصائياً معنوية العلاقة بين قيمة الواردات الزراعية والدخل الزراعي بالأسعار الجارية ، إذ يلاحظ أن حوالي 94% من التغير في قيمة الواردات الزراعية ($و_1$) يمكن أن يعزي إلي الدخل الزراعي ($ى_1$) ، وقد بلغ الميل الحدي للإستيراد حوالي 0.14مليار جنيه ، بينما بلغ الميل المتوسط لها حوالي 0.14مليار جنيه ، ومن ثم قدرت المرونة الدخلية للطلب علي الواردات بحوالي 1.00 ، وهذا يعني أن زيادة الدخل الزراعي بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة قيمة الواردات الزراعية بحوالي 1% .

وتجدر الإشارة إلي أن إستخدام قيم العلاقة سالفة الذكر بالأسعار المثبتة في تقدير العلاقة الدالية قد أعطي نتائجاً غير معنوية إحصائياً .

5- العلاقة بين قيمة الصادرات الصناعية والدخل الصناعي :

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) ، تأكد إحصائياً معنوية العلاقة بين قيمة الصادرات الصناعية والدخل الصناعي بالأسعار الجارية ، إذ يلاحظ أن حوالي 85% من التغير في قيمة الصادرات الصناعية ($ص_2$) يمكن أن يعزي إلي الدخل الصناعي ($ى_2$) ، وقد بلغ الميل الحدي لقيمة الصادرات الصناعية حوالي 0.46مليار جنيه ، بينما بلغ الميل المتوسط لها حوالي 0.21 مليار جنيه ، ومن ثم قدرت المرونة الدخلية لقيمة الصادرات الصناعية بحوالي 2.19 ، وهذا يعنى أن زيادة الدخل الصناعي بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة قيمة الصادرات الصناعية بحوالي 21.9%.

وتجدر الإشارة إلي أن إستخدام قيم العلاقة سالفة الذكر بالأسعار المثبتة في تقدير العلاقة الدالية قد أعطي نتائج غير معنوية إحصائياً .

6- العلاقة بين قيمة الواردات الصناعية والدخل الصناعي :

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) ، تأكد إحصائياً معنوية العلاقة بين قيمة الواردات الصناعية والدخل الصناعي بالأسعار الجارية ، إذ يلاحظ أن حوالي 79% من التغير في قيمة الواردات الصناعية ($و_2$) يمكن أن يعزي إلي الدخل الصناعي ($ى_2$) ، وقد بلغ الميل الحدي لقيمة الواردات الصناعية حوالي 0.66مليار جنيه ، بينما بلغ الميل المتوسط لها حوالي 0.47مليار جنيه ، ومن ثم قدرت المرونة الدخلية لقيمة الواردات الصناعية بحوالي 1.40 ، وهذا يعنى أن زيادة الدخل الصناعي بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة قيمة الواردات الصناعية بحوالي 14% .

وتجدر الإشارة إلي أن إستخدام قيم العلاقة سالفة الذكر بالأسعار المثبتة في تقدير العلاقة الدالية قد أعطي نتائج غير معنوية إحصائياً .

مما تقدم يتضح إرتفاع الميل الحدي للواردات الكلية والزراعية والصناعية علي حد سواء ، مما قد يرجع إلي زيادة الطلب المحلي علي السلع الإستهلاكية من ناحية وعلي السلع الغذائية من ناحية أخري ، تماماً كما يتضح إنخفاض مرونة الطلب الدخلية للواردات الصناعية عن نظيرتها للواردات الزراعية والكلية ، الأمر الذي يعتبر مؤشراً لتوقع عدم إستمرار العجز في الميزان التجاري لمصر بصفة عامة والميزان التجاري الزراعي والصناعي بصفة خاصة .

ثالثاً: تأثير الصادرات علي الواردات :

قدرت العلاقة الدالية بين قيمة الواردات (و) وقيمة الصادرات في السنة السابقة لها بالأسعار الجارية والمثبتة ، وأمكن الحصول علي النتائج التالية :

1- تأثير الصادرات الكلية علي الواردات الكلية :

قدرت العلاقة الدالية بين قيمة الواردات الكلية (و) وقيمة الصادرات الكلية في السنة السابقة لها ، كما هو مبين بالجدول رقم (7) ، حيث يشير النموذج المقدر لهذه العلاقة (بالأسعار الجارية) إلي أن زيادة قيمة الصادرات الكلية (ص) في سنة ما بمليون جنيه يمكن أن يؤدي إلي زيادة الواردات الكلية (و) في السنة التالية بما قيمته 2.25 مليون جنيه.

كما أنه لم يثبت إحصائياً معنوية النموذج المقدر لهذه العلاقة (بالأسعار المثبتة) .

2- تأثير الصادرات الزراعية علي الواردات الزراعية :

قدرت العلاقة الدالية بين قيمة الواردات الزراعية "$و_1$" وقيمة الصادرات الزراعية في السنة السابقة لها ، كما هو مبين بالجدول رقم (7) ، حيث يشير النموذج المقدر لهذه العلاقة (بالأسعار الجارية) إلي أن زيادة قيمة الصادرات الزراعية ($ص_1$) في سنة ما بمليون جنيه يمكن أن يؤدي إلي زيادة الواردات الزراعية ($و_1$) في السنة التالية بما قيمته 2.02 مليون جنيه.

كما أنه لم يثبت إحصائياً معنوية النموذج المقدر لهذه العلاقة (بالأسعار المثبتة).

3- تأثير الصادرات الصناعية علي الواردات الصناعية:

قدرت العلاقة الدالية بين قيمة الواردات الصناعية ($و_2$) وقيمة الصادرات الصناعية في السنة السابقة لها ، كما هو مبين بالجدول رقم (7) ، حيث يشير النموذج المقدر لهذه العلاقة (بالأسعار الجارية) إلي أن زيادة قيمة الصادرات الصناعية ($ص_2$) في سنة ما بمليون جنيه يمكن أن يؤدي إلي زيادة الواردات الصناعية ($و_2$) في السنة التالية بما قيمته 2.65 مليون جنيه.

كما أنه لم يثبت إحصائياً معنوية النموذج المقدر لهذه العلاقة (بالأسعار المثبتة).

خامساً : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات القومية :

يتناول هذا الجزء تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة وذلك من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات القومية في الأسواق الخارجية طبقاً لنظام المجموعات.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات القومية :

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (8)، تطور قيمة الصادرات المصرية إلي الأسواق المستوردة لها خلال الفترة (1997/96- 2009/2008) علي النحو التالي:

أ- السوق الأوروبية المشتركة:

تتصدر أسواق دول الإتحاد الأوروبي قائمة أهم الأسواق التي تتجه إليها الصادرات المصرية ، حيث إرتفعت من حوالي 6584 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 53.63% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 136691 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 61.29% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة .

ب- أسواق الدول العربية :

تعتبر أسواق الدول العربية من أهم الأسواق التي تتجه إليها صادرات مصر ، إذ تحتل المركز الإستيرادي الثاني بعد أسواق دول الإتحاد الأوروبي ، حيث إرتفعت من حوالي 1791 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 14.59% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 36514 مليون جنيه عام 2009/2008، أي ما يعادل 16.37% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة .

جـ سوق الولايات المتحدة الأمريكية :

يحتل المركز الإستيرادي الثالث بالنسبة لقيمة صادرات مصر ، حيث إرتفعت صادراته من حوالي 1689 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 13.76% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 10240 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 4.59% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة .

د- أسواق الدول الآسيوية :

تحتل المركز الإستيرادي الرابع بالنسبة لقيمة صادرات مصر ، حيث إرتفعت صادراتها من حوالي 1990 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 16.21% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 25314 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 11.35% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة .

هـ أسواق الدول الأفريقية :

تحتل المركز الخامس بين مجموعة الأسواق التي تتجه إليها الصادرات المصرية ، حيث ارتفعت صادراتها من حوالي 165 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 1.34% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 5377 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 2.41% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة .

و- أسواق دول الإقيانوسية :

تحتل أسواق دول الإقيانوسية المركز الأخير بين مجموعة الأسواق التي تتجه إليها الصادرات المصرية ، حيث ارتفعت صادراتها من حوالي 6 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 0.05% من متوسط قيمة الصادرات القومية

خلال فترة الدراسة إلي حوالي 136 مليون جنيه عام 2009/2008، أي ما يعادل 0.06% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة .

ز- أسواق الدول الأخرى :

بالإضافة إلي الأسواق السابقة تتجه الصادرات المصرية إلي بعض الدول المتفرقة في أنحاء مختلفة من العالم ، حيث ارتفعت صادراتها من حوالي 52 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 0.42% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 8755 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 3.93% من متوسط قيمة الصادرات القومية خلال فترة الدراسة ، مما يدل علي أن هناك فرصة تصديرية متاحة أمام الصادرات المصرية لتنويع أسواق التصدير ، فأسواق شرق أوروبا مازالت مفتوحة أمام هذه الصادرات خاصة في فترات عدم توافر الإنتاج بها ، بالإضافة إلي الأسواق الأفريقية ذات الطاقة الإستيعابية الضخمة .

2- التوزيع الجغرافي للواردات القومية :

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (9) ، تطور قيمة الواردات المصرية إلي الأسواق المصدرة لها خلال الفترة (1997/96- 2009/2008) علي النحو التالي:

أ- السوق الأوروبية المشتركة :

تتصدر أسواق دول الإتحاد الأوروبي قائمة أهم الأسواق المصدرة للسوق المصرية ، حيث إرتفعت من حوالي 21652 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 48.97% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 89679 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 35.33% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة .

ب- سوق الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر سوق الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأسواق المصدرة للسوق المصرية ، إذ تحتل المركز التصديري الثاني بعد أسواق دول الإتحاد الأوروبي ، حيث إرتفعت من حوالي 11076 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 25.05% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 49093 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 19.34% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة .

جـ أسواق الدول الآسيوية :

تحتل المركز التصديري الثالث بالنسبة لقيمة واردات مصر ، حيث إرتفعت الواردات المصرية منها من حوالي 5974 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 13.51% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 65826 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 25.93% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة .

د- أسواق الدول العربية :

تحتل المركز التصديري الرابع بالنسبة لقيمة واردات مصر ، حيث إرتفعت الواردات المصرية منها من حوالي 1730 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 3.91% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 40404 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 15.92% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة .

ه- أسواق دول الإقيانوسية:
تحتل المركز الخامس بين مجموعة الأسواق المصدرة للسوق المصرية ، حيث إرتفعت الواردات المصرية منها من حوالي 1468 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 3.32% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 2415 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 0.95% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة .

و- أسواق الدول الأفريقية :
تحتل أسواق الدول الأفريقية المركز الأخير بين مجموعة الأسواق المصدرة للسوق المصرية ، حيث إرتفعت الواردات المصرية منها من حوالي 524 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 1.19% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة إلي حوالي 5239 مليون جنيه عام 2008/ 2009، أي ما يعادل 2.06% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة .

ز- أسواق الدول الأخري:
بالإضافة إلي الأسواق السابقة هناك بعض الدول المتفرقة في أنحاء مختلفة من العالم تكون مصدرة للسوق المصرية ، فقد بلغت قيمة الواردات المصرية منها حوالي 1794 مليون جنيه عام 1997/96 أي ما يعادل 4.06% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة ثم إنخفضت إلي حوالي 1209 مليون جنيه عام 2009/2008 ، أي ما يعادل 0.48% من متوسط قيمة الواردات القومية خلال فترة الدراسة .

- الإستنتاجات والتوصيات :

توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج التي لعل من أهمها ما يلي :

1- تناقص قيمة الصادرات الزراعية مقارنة بقيمة الواردات الزراعية .

2- تأكد إحصائياً معنوية الإنخفاض في قيمة الصادرات الزراعية بأسعارها الجارية ، وهذا يعني أن الإنخفاض في قيمتها يعزي إلي إنخفاض كمياتها وأسعارها ، في حين تأكد إحصائياً معنوية الزيادة في قيمة الواردات الزراعية ومعدل العجز في الميزان التجاري الزراعي بأسعارهما الجارية ، بينما لم يتأكد إحصائياً معنوية التغير في قيمهما بالأسعار المثبتة ، مما يشير إلي أن التغي في قيمهما إنما يعزي بصفة أساسية إلي زيادة الأسعار .

3- كما تأكد إحصائياً معنوية الزيادة في قيمة الصادرات الصناعية بأسعارها الجارية والمثبتة ، وهذا يعني أن الزيادة في قيمتها يعزي إلي زيادة كمياتها وأسعارها،

4- إرتفاع الميل الحدي للواردات الكلية والزراعية والصناعية علي حد سواء ، مما قد يرجع إلي زيادة الطلب المحلي علي السلع الإستهلاكية من ناحية وعلي السلع الغذائية من ناحية أخري ، تماماً كما يتضح إنخفاض مرونة الطلب الدخلية للواردات الصناعية عن نظيرتها للواردات الزراعية والكلية ، الأمر الذي يعتبر مؤشراً لتوقع عدم إستمرار العجز في الميزان التجاري لمصر بصفة عامة والميزان التجاري الزراعي والصناعي بصفة خاصة .

المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

1- أبو نحول ، محمد عبد الوهاب ، **" مكانة الزراعة ومستقبلها في الإقتصاد القومي المصري "** ، رسالة دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، 1992 .

1- إسماعيل ، طلعت حافظ (دكتور) ، **" دراسة إقتصادية للتجارة الزراعية المصرية وعلاقتها بالإستثمار "** ، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، المجلد (33) ، العدد (4) ، 2002 .

2- الشيمي ، عاطف حلمي (دكتور) ،**" دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية المصرية"** ، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، المجلد (25) ، العدد (2) ، 1994 .

3- حمدون ، منتصر محمد محمود ، **"دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات)"** ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، 2004.

4- فكري ، أسامة عبد الحميد ، **" دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية في جمهورية مصر العربية "** ، رسالة دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، 1998 .

ثانياً : مصادر البيانات :

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي**، أعداد مختلفة .

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **النشرة السنوية للتجارة الخارجية**، أعداد مختلفة.

Assiut J. of Agric. Sci., 43 No. (1) (155-183)

The Role of Foreign Trade in the Egyptian Economic Development

Salah.A. Saleh. Mohmmed.A. Abo Nahool. Talet.H. Esmail and Walaa M.M. Mahmoud

Agric. Econ. Dept.. Fac. Agric.. Assiut University

Abstract:

This study aimed to shed light on the Contribution of foreign trade in economic development during the study period (96/1997 - 2008/2009). By recognizing the importance of the current Egyptian foreign trade in general. Agricultural and industrial ones in particular. In addition to studying the evolution of the total balance of trade. agricultural. industrial and direction of the deficit in each of them. As well as identify the impact of the national income change in the values of total agricultural exports and imports. Change impact on agricultural income values of agricultural exports and imports. Income change impact on the industrial values of industrial exports and imports.

In addition to clarifying the possible relationship between the total exports. imports and agricultural exports. imports and industrial exports and imports. As well as clarify the sequence of the geographical distribution of foreign trade during the study period.

Data for this study were taken from Statistical Yearbook. Journal of Foreign Trade of the Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

The study relied on methods and quantitative descriptive analysis which will assist in achieving the objectives of the study.

The study ended with many of the most important results: the high marginal propensity for each of the total imports. agricultural and industrial.

This may be due to increased domestic demand for consumer goods and food commodities.

The study shows low-income elasticity of demand for industrial imports from those total imports. and agricultural imports. Which is not an indication of the continuing deficit in the balance of trade in Egypt in general. The balance of trade in agricultural and industrial in specially.

The survey also showed that the increase in total exports (agricultural and industrial) in a given year the value of what

leads to the increase in total imports (agricultural and industrial) in the following year the value of doubling may be caused by lack of proportionality between the rate of growth in GNP and the agricultural GDP and industrial. And to the rate of increase the population. Also showed a growing deficit in the balance of the total trade. and agricultural trade balance and industrial.